

عنوان البحث

الإرهاب أحد ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث.

مقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب من مظاهر العنف الذي تفشت في عالمنا العربي، والإرهاب ظاهرة راهنة وإن كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة في ظل العولمة، ولها تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية، لأن الإرهاب أصبح عالميا وهو موجود في مجتمعات متعددة ولا ينحصر في دين أو دولة أو أمة أو شعب أو ثقافة أو هوية أو منطقة جغرافية، وإن اختلفت الأسباب باختلاف الظروف والأوضاع، لكنه لا يقبل الآخر ولا يعترف بالتنوع، ويسعى إلى فرض الرأي بالقوة والعنف والتسديد. لم تعد ظاهرة الإرهاب تقتصر على جماعات محدودة، بل إن تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهوية وتحديدا في مجتمعاتنا التي غالبا ما تلجأ إلى العنف في حل الخلافات. الأمر الذي يحتاج إلى حوار فكري وثقافي ليس بين الشرق والغرب بل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة. وإذا كانت منطقتنا العربية وشعوبنا الأكثر اتهاما بالتطرف والإرهاب فإنها الأكثر تضررا منه، بيد أنها دفعت الثمن وبشكل كبير من هذه الظاهرة. ثم أن الظاهرة أصبحت ترتبط بعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تصاعدا ملحوظا في العمليات الإرهابية والحد منه، خاصة بعد اعتماد هذه الظاهرة على الأجهزة التقنية والمعدات الحديثة واستغلالها في تنفيذ الجرائم الإرهابية. ورغم استفحال الظاهرة وازدياد الاهتمام بها، إلا لم يتم التوصل إلى تعريف محدد لعناصرها وخصائصها وسماتها المميزة، ورغم المحاولات العديدة في هذا الشأن، حيث أنه من الملاحظ رواج مفهوم الإرهاب بالمعنى العام دون تحديد تعريف جامع مانع له. لقد أدت إشكالية غياب تعريف محدود ومتفق عليه عن الإرهاب إلى افتقار العديد من قوانين مكافحة الإرهاب للفعالية، مما يبقى الباب مفتوحا لكل الدول لكي تضع لنفسها التعريف الأكثر ملائمة لمصلحتها السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية بعيدة عن أي صيغة متفق عليها. ولكن يبقى موضوع الإرهاب محور صراع مرير بين بلدان العالم الثالث والبلدان الغربية.

أهداف البحث

تهدف الدراسة بصفة عامة في إيجاد تعريف دقيق وموحد لظاهرة الإرهاب، ومعرفة الأسباب والدوافع لظاهرة الإرهاب، وكذلك بيان الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب سواء عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية، أو عن طريق الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، ووضع السبل الكفيلة والحلول الناجعة للقضاء على هذه الظاهرة المدمرة. إن القضاء على ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكالها وصورها وأساليبها المتنوعة، أمر مربوط في المقام الأول بالوقوف على الأسباب والدوافع الكامنة ورائه، إلى جانب تحديد أهم وأبرز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة، الأمر الذي يُعد سببا مهما لدفع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى العمل بكل ما أوتيت من قدرات وإمكانات لمحاربة هذا المرض اللعين. أن التعاون العربي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف في الوطن العربي لم يتمكن حتى الآن من الارتقاء إلى مستوى التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكلها ظاهرة الإرهاب والتطرف التي تجتاح المنطقة العربية منذ عدة سنوات مما يجعل المنطقة مرشحة لمزيد من التدخلات الأجنبية بحجة مكافحة الإرهاب. ورغم كل المساعي وجهود المجتمع الدولي لقمع الأعمال

الإرهابية والحد من تناميها إلا أن اختلاف الرؤى والمصالح السياسية والاقتصادية للدول انعكس سلبا على فعالية مكافحة الظاهرة والحد من تنامي مخاطرها، ما يسمح بالقول إن غياب تعريف دقيق وموحد للإرهاب هو نتاج هذا الاختلاف الذي يعيشه المجتمع الدولي اليوم.

مشكلة البحث

لقد أصبح الإرهاب أكبر التحديات وأخطرها والتي تواجه الحكومات الساعية إلى الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي على حدٍ سواء، فهو عقبة رئيسة أمام تنمية وتطور الشعوب، لذا فقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى ما يشكله الإرهاب من خطر واضح منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وقد كرست كافة الدول والمنظمات الدولية الجهد الكبير من أجل التعاون فيما بينها من أجل محاربة ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث فيما يقف وراء هذه الظاهرة، والآثار والتداعيات التي تترتب على ظاهرة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة.

منهجية البحث

اعتمدت في البحث على المنهج الوصفي والذي يقوم على دراسة الواقع قد تفيد القائمين على التعامل مع ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى محاصرة ظاهرة الإرهاب بكل أشكالها وصورها، ووضعها تحت السيطرة ومن ثمّ الحد من تداعياتها وأثارها المختلفة.

حدود البحث

تمت معالجة هذا الموضوع في إطار حدود مكانية وأخرى زمنية، فالحدود المكانية تمثلت بأن الإرهاب له تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية وصولا إلى أن أصبح التطرف حالة كونية. أما الحدود الزمنية تعود إلى نشأة ظاهرة الإرهاب في العالم وازدياد ظهورها في ظل العولمة.

أهمية البحث

إزاء خطورة هذه الظاهرة وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وآثار، كان من الضروري على الباحثين والمهتمين بأبحاث العنف على وجه العموم، وأبحاث الإرهاب على وجه الخصوص أن يكرسوا جهودهم من أجل إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة، توضيحا لطبيعتها وتأصيلا لجذورها، وتنقيبا عن روافدها وبحثا عن دوافعها ومثيراتها، تحليلا لأسبابها للوقوف على مكامن الخطر، سعيا للعلاج واتخاذ ما يلزم للحد من خطورتها، أو بالأحرى القضاء عليها، وإذا كانت المؤسسات البحثية في معظم الدول الغربية قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار، فإن الساحة العلمية العربية لا تزال خالية من الأبحاث والدراسات العلمية والقانونية الدقيقة، التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل والتقويم، باستثناء بعض الدراسات التي تعتبر محاولات قليلة ظهرت في الآونة الأخيرة لتمثل تطورا ملموسا في اتجاه البحث العلمي العربي لهذه الظاهرة.

فروض البحث

استندت الدراسة إلى عدة معطيات واقعية وفكرية في تفسير ظاهرة الإرهاب والسعي لمعالجة هذه الظاهرة ضمن إطار فكري وسياسي وهي: -

1. التمييز بين الإرهاب وبين العنف السياسي.

2. المواجهة الإسلامية للإرهاب، حيث أن الإسلام يحارب الإرهاب بقوة وحزم.

3. تناول ظاهرة الإرهاب بمختلف مظاهره ومستوياته والمتمثلة، بالإرهاب الفردي، وإرهاب الدولة، والإرهاب الدولي، الإرهاب الثوري، الإرهاب العرقي والطائفي، الإرهاب النفسي وأخيرا الإرهاب الفكري.

خطة البحث

تتكون خطة البحث عن ظاهرة الإرهاب فصلين، الفصل الأول يتضمن مبحثان، الأول بعنوان تعريف ظاهرة الإرهاب وسيتضمن مطلبين، المطلب الأول هو، تعريف ظاهرة الإرهاب لغويا واصطلاحيا، والمطلب الثاني، سنتطرق فيه إلى ظاهرة الإرهاب وتطورها. أما المبحث الثاني يتضمن مطلبين، الأول، يتحدث عن أشكال الإرهاب، والمطلب الثاني سنتطرق فيه إلى الخصائص المميزة للإرهاب. وبخصوص الفصل الثاني سنتناول فيه موضوع يتعلق بأسباب الإرهاب وأهدافه وطرق مكافحته، ويتضمن من مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه عن أسباب ظاهرة الإرهاب وفيه مطلبان، الأول، يتحدث عن دوافع ظاهرة الإرهاب، والمطلب الثاني، سنتطرق فيه إلى أبرز دوافع الإرهاب في الوطن العربي. وبخصوص المبحث الثاني سيكون عن الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب وطرق مكافحتها، وفيه مطلبين، الأول سيكون عن الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب، أما المطلب الثاني، سنتناول في استراتيجية مكافحة الإرهاب، وسيكون عن دور المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى الدور العربي لمكافحة هذه الظاهرة.

الفصل الأول

مفهوم الإرهاب الدولي ونشأته

المبحث الأول

تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي

سنتناول في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: تعريف ظاهرة الإرهاب لغويا واصطلاحيا.

المطلب الثاني: نشأة ظاهرة الإرهاب وتطورها.

المطلب الأول

تعريف ظاهرة الإرهاب لغويا واصطلاحيا

بالرغم من قدم ظاهرة الإرهاب، إلا أنه لم يوجد اتفاق حول مفهومها، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى العمل الدولي. وهذا يرجع إلى اختلاف البنى الثقافية والعوامل الأيديولوجية والنظرية التفسيرية المتصلة بالمصطلح، بمعنى أنه ما يعد عملا إرهابيا من وجهة نظر دولة معينة أو مجتمع معين، ليس بالضرورة أن يكون عملا إرهابيا من وجهة نظر دول أخرى أو مجتمع آخر. وقبل التطرق إلى تعريف الإرهاب لا من التعرف على المعنى اللغوي لكلمة الإرهاب وهو "إخافة الغير، والإرهابيون وصف يُطلق على الذين يسلكون سبل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية عادة"⁽¹⁾.

وجاء تعريف الإرهاب في اللغة والاصطلاح هو "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"⁽²⁾.

فالإرهاب من الناحية اللغوية كما نجدها في اللغة العربية مأخوذة من الفعل الماضي رهب بالكسرة والفعل المضارع يرهب رهبا وتعني الخوف مع تحرز واضطراب⁽³⁾.

أما من الناحية القانونية فقد عُرف الإرهاب " بأنه أسلوب من أساليب الصراع يقصد من ورائه استخدام صورة من صور القتال غير المباشر بهدف تحييد حركة أو إرباك وإذعان الحكومة لمطالب أو جهة معينة ولفت انتباه وسائل لحشد الرأي العام حول قضايا تلك الفئة في سبيل تحقيق مطالبهم، فعير ممارسة الإرهاب ستنشغل وتنقل

(1) العياشي، وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الناشر، دار الخلدونية، الجزائر، 2006م، ص9

(2) الجحني، علي فايز، محاضرة مقدمة حول ظاهرة الإرهاب، الناشر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م، ص3

(3) أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، الناشر، دار صادر، بيروت، 2001م، ص65

وسائل الإعلام هذه الممارسات وهو الأمر الذي يسعى إليه الإرهابيون للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم، وفي الوقت نفسه حشد الرأي العام حول قضاياهم لكسب تأييدهم وتعاطفهم"⁽⁴⁾.

المحاولات الفقهية في تعريف الإرهاب:

الإرهاب في الفقه العربية:

حاول الكثير من الفقهاء إيراد بعض التعريفات للإرهاب فقد عُرف " بأنه أستيراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية (أيديولوجية)، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة في مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطالب أو لمنظمة بغض النظر إنه كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عنهم، أم نيابة عن دولة من الدول"⁽⁵⁾.

الإرهاب في الفقه الغربي:

لقد وردت بعض المحاولات الفقهية الغربية في تعريف الإرهاب كانت محصلتها بالقول "إن الإرهاب عنف فكري مخطط له، وذلك من خلال استخدام القوة لتحقيق أهداف معينة"⁽⁶⁾.

إلا إن الملاحظ على أغلب الاتفاقيات الدولية التي عُقدت بصدد محاربة الإرهاب بشتى صورته وأنواعه جاءت دون تحديد متفق عليه لتعريف الإرهاب، إذ لا يوجد لحد الآن إجماع دولي على هذه المسألة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى العامل السياسي والأيدولوجي، حيث أثار مفهوم الإرهاب الكثير من الجدل والخلاف بسبب ما أحاط تحديد هذا المفهوم من اعتبارات سياسية ونظرات مصلحيه. فعلى المستوى الدولي نجد أن أول وثيقة تضمنت تعريفا للإرهاب كانت اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937م، حيث عُرف الإرهاب على أنه " كل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الناس"⁽⁷⁾.

وقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في المادة الأولى منها والصادرة عن الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية ووزراء العدل المنعقد بالقاهرة في 22 أبريل 1998م على أنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

(4) سبع، رنا مولود، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان، فرنسا وبريطانيا أنموذجا، الناشر، مجلة دراسات دولية، 2011م، العدد 49، <https://www.iasj.net>

(5) عوض، محي الدين، حول تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الناشر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص54

(6) العموش، أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الناشر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م، ص20

(7) يازجي، أمل، وشكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حوارات لقرن جديد، الناشر، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002م، ص63

المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"⁽⁸⁾.

وقد عرف بعض المختصين الإرهاب" بأنه ليس مجرد عمليات مثيرة وإنما نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، وهو استخدام قد تمارسه الجماعات السياسية أو الحكومات من أجل التأثير على القرار السياسي لغيرها"⁽⁹⁾.

وهناك رأي آخر لبعض الفقهاء في تعريف الإرهاب هو" كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين يسمى الفاعل وهو، الفرد أو الجماعة الإرهابية على تحقيقه. كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية لا بد من توافرها مثل، استخدام أو تهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويقوم به أفراد أو مجموعة من الأفراد أو من الدولة ذاتها ويوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره، ويهدف إلى خلق حالة من الرعب والفرع، ويبث رسالة ما ويخلق تأثير نفسي معين يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي، وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين"⁽¹⁰⁾.

أما في قانون العقوبات المصري فقد نصت المادة 86 منه في تعريفها للإرهاب على أنه" كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد به أو الترويح يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح"⁽¹¹⁾.

(8) الجريدة الرسمية رقم 4992 الصادرة في 4 أبريل 2002م، <https://adala.justice.gov.ma>

(9) نافع، إبراهيم، كابوس الإرهاب وسقوط الألقعة، الناشر، مركز الأهرام، القاهرة، 1994م، ص33

(10) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر، الناشر، موقع كتب عربية، ص13،

www.kotobarabia.com

(11) لوقا، نبيل، الإرهاب صناعة غير إسلامية، الناشر، دار البيبوي، ص251

المطلب الثاني

نشأة ظاهرة الإرهاب وتطورها

عرفت المجتمعات ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد، وتطورت مع تطور المجتمع ومع العلاقات الاجتماعية المختلفة، إلا أنه لم يكن بذات الخطورة التي هي عليها اليوم، حيث تطورت فعالية وخطورة الإرهاب حسب الحاجة، وتندرج حسب الظروف مستخدمة علوم العصر بكفاءة عالية. إن من الإجحاف وصف الظاهرة زمنياً بالحديثة، فقد "عرفت المجتمعات كافة هذه الظاهرة ومارسته جميع الأنظمة عبر التاريخ، ومورس على الصعيد الداخلي ضمن المجتمع الواحد من السلطة الحاكمة، ضد الطبقات المحكومة أو من فئة كبيرة ضد فئة قليلة أو العكس، أو من فئة تسعى إلى مقاومة ظلم السلطة الحاكمة، وقد مورس على الصعيد الخارجي باعتماد الدول القوية على الشعوب الفقيرة، ناهيك عن تدخل الدول الأجنبية في الصراعات المحلية التي تنشأ ضمن المجتمع الواحد، لا بل إن رقعة الإرهاب قد اتسعت لتشمل دولاً ومجتمعات متعددة، وكانت دافعا للقول بالإرهاب الدولي، هذا الإرهاب الذي هو نوع من العنف يختلف عن الجرائم العادية، ويستخدم التقدم العلمي والتقني الحديث في سبيل نشر المقاصد والأهداف المباشرة وغير المباشرة من وراء العمل الإرهابي"⁽¹²⁾.

التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب:

أولاً. الإرهاب في العصور القديمة:

حفلت العصور القديمة بنماذج مختلفة من الإرهاب، فكل أمة من الأمم كانت السلطة فيها تمارس الإرهاب بالطريقة التي تراها مناسبة لإحلال الأمن في البلاد والمحافظة على سلطتها. فقد عرف الإغريق الإرهاب، حيث كان الصراع في أثينا القديمة يتجاوز في كثير من الأحيان حدود المحاولات التي ميزت الحضارة الإغريقية، سواء تلك المحاولات التي تدور بين الفلاسفة أو المناقشات السياسية الحاصلة بين أفراد المجتمع. مما أدى هذا إلى صراع الطبقات، وكان الحكام يحرصون على سلامة أمن دولتهم، فكانوا يُجرمون الأعمال التي تمس بأمن البلاد ويعاقب مرتكبوها بالموت. أما في عصر الفراعنة فقد دلت البرديات في مصر القديمة على ممارسة إرهاب دموي بين أحزاب الكهنة بفعل الخلاف حول بعض الأفكار والمعتقدات السائدة آنذاك. أما الإرهاب عند الرومان فقد اتخذ صورة العنف سواء من قبل الحاكم ضد المحكومين أو العكس. ويعد التعذيب من أهم الأساليب الإرهابية التي استخدمها الرومان، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل لجأ الإرهاب الروماني استخدام الوحوش الضارية لمصارعة الضحايا⁽¹³⁾.

ثانياً. الإرهاب في العصور الوسطى:

استخدم النبلاء في أوروبا في العصور الوسطى عصابات الإرهاب للإخلال بالأمن ضد خصومهم من النبلاء المنافسين لهم، حيث كانوا يعيثون فساداً في الإقطاعيات التي يملكها النبلاء المنافسون، كما كان العبيد يغزون

(12) أحمد أنس، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب، 2018م، www.firatin.com
(13) للمزيد راجع، العميري، محمد عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، الناشر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2004م، ص22 وعبد السميع مطري، عصام عبد الفتاح، الجريمة الإرهابية، الناشر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص26

إقطاعيات أسيادهم، ويشكلون عصابات للانتقام والقتل والسرقة وإشاعة الفوضى في أراضي أسيادهم. كما كانت هناك مجموعات من القراصنة يجوبون البحار ويهددون الملاحة البحرية وقد استخدمتهم الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية والاسبانية ضد بعضهم بعضا في حرب غير معلنة في البحار. وهو ما يعد إرهابا دوليا في العصر الحديث، إضافة إلى ذلك فقد اتسمت القوانين المعمول بها في تلك العصور في الدول الأوروبية بالوحشية والقسوة (14).

ظهرت ملامح الإرهاب في المجتمع الغربي بشكل واضح عقب سقوط الإمبراطورية الرومانية، وظهر الإسلام الذي بدأ في الانتشار شرقا وغربا، فقد رفضت الشعوب الغربية الانصياع للحكم الإسلامي، وأنشأت ما يسمى بمحاكم التفتيش التي كانت تتعقد بغرض القضاء على الوافدين للشريعة الإسلامية، فتقشى الإرهاب بكافة أنواعه، حيث يؤكد ذلك خطاب البابا (أورياني الثاني)، الذي ألقاه في فرنسا سنة 1905م، والذي كان سبب في قيام الحروب الصليبية حيث قال " أمضوا وأديروا أسلحتكم التي كنتم تستعملوها ضد أخوانكم، ووجهوها ضد أعدائكم أعداء المسيحية، إنكم تظلمون الأيتام والأرامل، وتورطون في القتل والاعتصاف، وتنهبون الشعب في الطرق العامة وتقبلون الرشاوى وتريقون الدماء، أمضوا إذن وقاتلوا أعدائكم الذين استولوا على مدينة القدس، حاربوا تحت راية المسيح" (15). وقد ارتكب هؤلاء كافة أصناف الترهيب وأشكال الإرهاب في الاستيلاء على القدس بالقتل والحرق والتدمير ضد المسلمين خاصة عن طريق محاكم التفتيش. أما في المجتمع الإسلامي فلم تسلم شعوب الشرق هي الأخرى من الجماعات الإرهابية والاعتداءات الإرهابية، فقد انتشرت الحركات الإرهابية بهدف تشويه الإسلام والمسلمين ومحاولة القضاء عليه (16).

ثالثا. الإرهاب في العصر الحديث:

اتسم الإرهاب في العصر الحديث بتطور الأيديولوجيات والآليات التي تحكم العمل الإرهابي والجماعات الإرهابية على السواء، وتحديدًا في نهايات القرن المنصرم. أن أبرز معالم الإرهاب في العصر الحديث تكون على مرحلتين، المرحلة الأولى، الإرهاب ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الثانية، الإرهاب في العصر الراهن.

أ. الإرهاب ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر الإرهاب بصورة مغايرة للصور السابقة حيث " أصبح لا يعترف بالحدود من خلال الاستفادة مما قدمه التطور العلمي الهائل في شتى الميادين من إعلام ووسائل اتصالات سهلت مهمة هذه الفئة في تصدير هذه الجريمة خارج حدودها وأصبح هذا الإرهاب إرهابا عابرا للقارات بمعنى الكلمة. بيد أن هذه الفترة الممتدة إلى وقتنا هذا شهدت تطورا جذريا في الإرهاب سواء من حيث أساليبه أم أشكاله أم سانيه

(14) عز الدين، أحمد جلال، الإرهاب والعنف السياسي، الناشر، دار الحرية، القاهرة، 1986م، ص 89

(15) العميري، محمد عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، مصدر سابق، ص 110

(16) لمزيد راجع، عبد، محمد فتحي، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الناشر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،

1999م، ص 61ص 62 والعميري، محمد عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، مصدر سابق، ص 18

أم منطلقاته. من جهة أخرى هناك العديد من المتغيرات التي تدل على حداثة الإرهاب في العصر الحديث منها متغيرات سياسية واجتماعية وظهور قوى إقليمية جديدة وظهور حركات الانفصال⁽¹⁷⁾.

لقد اتخذ الإرهاب في هذه الفترة أبعادا جديدة على المستويين المحلي والدولي سواء في مجال انتشاره الواسع ومساندة بعض الدول له واتهامها بالتالي بدعم الإرهاب، أم من حيث النشاط الملحوظ للتجمعات الدولية والإقليمية مكافحته، فعلى إثر انهيار الأنظمة الشمولية (الفاشية والنازية)، التي كانت تشكل تهديدا خطيرا ليس فقط على الصعيد الإنساني، ولكن كذلك بالنسبة للتوجهات الأساسية السياسية في الدفاع عن الدولة، حيث ظهرت بعض الجماعات الإرهابية شديدة الخطورة متناقضة الاتجاهات في الدولة الواحدة⁽¹⁸⁾.

ب. الإرهاب في العصر الراهن:

لا شك أن الإرهاب أصبح في وقتنا الحاضر أكثر الجرائم رعبا، خاصة أن تلك الظاهرة لا تعترف بحدود ولا تتقيد بجنسية معينة أو جنس أو سن أو انتماء محدد، لأن الظاهرة الإرهابية بحد ذاتها أصبحت نوعا من الحروب بين الدول والجماعات وخطورتها في أنها بلا أي قواعد أو قوانين أو قيود تنظمها، وهذا ما دفع بعض الفقهاء إلى اعتبار الإرهاب أصبح يمثل كحرب بديلة عن الحروب التقليدية. من جهة أخرى تتسم الظاهرة الإرهابية بوجه عام في هذا العصر باستخدام التقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام من قبل الجماعات الإرهابية التي تنتقل وسائل الإعلام عملياتها عبر الأقمار الصناعية، وهذا ما يمكن بعض الجماعات الإرهابية الهامشية أن تعلن قضيتها وأهدافها إلى الحكومات والدول. بحيث بات الإرهاب اليوم ليس موجها ضد دولة معينة، بل يستهدف النظام الدولي بأكمله. إذ أن الإرهاب بمدلوله الحديث يقوم على خلق حالة من الرعب والخوف لدى الآخرين⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي في العصر الراهن قد فشل حتى الآن في إيجاد تعريف موضوعي لمفهوم الإرهاب نتيجة لتضارب مصالح الدول المؤثرة وازدواجية المعايير، وذلك يعزى دائما إلى ارتباط موضوع الإرهاب الخارجية" إلا أن هناك أجماعا دوليا حول بعض الأفعال التي تشكل إرهابا واتفق على شجبتها ومكافحتها لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن الأفعال والأعمال التي أصبحت تمثل أشكالا شائعة من أعمال الإرهاب خطف الطائرات وعمليات القرصنة الجوية واختطاف الرهائن واغتيال الدبلوماسيين والشخصيات المحمية دوليا وتفجير المباني ووضع القنابل في وسائل المواصلات واغتيال الملوك والرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء والمسؤولين الحكوميين وكذلك الهجوم على المدنيين العزل من السلاح، ووضع المتفجرات في البريد ووسائل الاتصال⁽²⁰⁾.

(17) حسنين خليل، إمام، الإرهاب والبنين القانوني للجريمة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000م، ص23

(18) الغنام، محمد أبو الفتوح، الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، القاهرة، 1991م، ص150ص151

(19) للمزيد راجع، عبد العال، محمد عبد اللطيف، جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة، الناشر، دار النهضة العربية، القاهرة،

1994م، ص8

(20) الطالبة، علي حسن، مفهوم جرائم الإرهاب في ضوء التشريعات القديمة والحديثة، بحث، ص23،

المبحث الثاني

أشكال الإرهاب

يتناول هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: أشكال الإرهاب

المطلب الثاني: الخصائص المميزة للإرهاب

المطلب الأول

أشكال الإرهاب

يتخذ الإرهاب صور وأشكال، منها ما حرمها القانون الدول ومنها ما حرمها القانون الداخلي. وقد وجدت عدة معايير في تحديد هذه الأشكال، منها معيار شكل العمل الإرهابي، فقد يكون عمل مباشر، أو غير مباشر، جزئي أو عمل شامل، أو قد يكون العمل الإرهابي فردي أو جماعي، بالإضافة إلى معيار نطاق العمل الإرهابي.

أولاً. إرهاب الدولة:

يطلق عليه أحياناً بالإرهاب الرسمي المنظم، الذي يعني استخدام الحكومة في دولة ما لدرجة عالية من العنف ضد المدنيين من المواطنين من أجل إضعاف أو تدمير إرادة الشعب في المقاومة أو الرفض، أو ضد جماعات أو دولة أخرى. وغالباً ما ينفذ هذا النوع من الإرهاب عن طريق العملاء المنشقين أو عناصر المخابرات أو التدخل العسكري أو غير ذلك من الوسائل الأخرى. ويصنف هذا الشكل من الإرهاب إلى إرهاب الدولة الداخلي وإرهاب الدولة الخارجي (21).

ثانياً. الإرهاب الفكري:

يمثل أخطر أنواع الإرهاب، وهو بطش بالوعي وبالفكر، وبالذاكرة، وبالعلم، كما أن الإرهاب الدموي الممارس يومياً هو، بطش بالجسد وتخريب البيئة وقطع العلاقة مع الأرض والتاريخ والذاكرة. وبالإمكان القول إن هذا النوع من الإرهاب الفكري هو استخفاف بعقولنا "فمشاهد القتل والاعتقال والإبادة والتفجير والتخريب والتدمير والاعتقال والإذلال والظلم تفضي إلى حالة من الخوف والهلع والشعور بالقلق وانعدام الأمن والاستقرار في النفس. والإرهاب الفكري موجود في كل المجتمعات بنسب متفاوتة. وهو ظاهرة عالمية ولكنه ينتشر في المجتمعات المنغلقة وذات الثقافة المؤدلجة والشمولية، ويتجسد في ممارسة الضغط أو العنف أو الاضطهاد ضد أصحاب الرأي المغاير أفراداً كانوا أم جماعات، وذلك بدعم من تنظيمات سياسية أو تنظيمات دينية تحرض

(21) يزيد، مهيب، المشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2003م، ص44

عليه وتؤججه، والهدف هو إسكات الأشخاص وإخراهم ليتسنى لهذه التنظيمات نشر أفكارها دون أي معارضة من التيارات الأخرى، والويل لمن تسول له نفسه الخروج عن الخط المرسوم له"⁽²²⁾.

ثالثاً. إرهاب الأفراد والجماعات:

هذا النوع من الإرهاب كان متواجداً منذ العصور الغابرة ويأخذ شكلان "شكل همجي ومذموم، لأن هدفه النهب والقرصنة والاعتداء على الأموال والأشخاص، فهو يعكس صورة الإنسان في صورته الطبيعية المتوحشة، من هنا برزت أهمية السلطة والهدف من تواجدها، أي تحقيق العدل والحفاظ على الملكية الخاصة وحقوق الأفراد، أما الشكل الثاني فهو عنف مشروع ضد الظلم والتسلط ومن بين أهم العوامل المنتجة له في الماضي وفي المرحلة الراهنة، طبعاً مع اختلاف السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والمرحلة التي وصل إليها نضج الحضارة الإنسانية، طغيان وفساد الأنظمة الحاكمة المتسلطة. الجدير بالذكر فإن التأطير الإيديولوجي وتعبئة الأفراد والجماعات، وشحنهم عاطفياً للقيام بالفعل الإرهابي السياسي منه كان منذ القدم، واعتناقه. وقد تفسر دواعي هذا الإرهاب السياسي على أنه رد فعل اتجاه الإقصاء والتهميش والفقير والقمع، وقد يتضمن أهدافاً انفصالية نظراً لما قد تتأثر به من مواقف قومية متطرفة"⁽²³⁾.

رابعاً. الإرهاب الاجتماعي:

هذا النوع من الإرهاب يستهدف تحقيق إيديولوجية أو مذهب اجتماعي أو اقتصادي يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في بلد معين، أو حتى خارج البلد، كالإرهاب بهدف نشر المبادئ الفوضوية، وما يشابههما ويطلق البعض على هذا النوع من الإرهاب، بالإرهاب الثوري. فهو يسعى إلى إحداث تغييرات أساسية وجذرية في توزيع السلطة والثروة في المجتمع ويعملون على تغيير النظام الاجتماعي القائم"⁽²⁴⁾.

خامساً. الإرهاب العرقي أو الانفصالي:

تعود أسباب هذا النوع من الإرهاب إلى عوامل أثنية وجغرافية، فتطالب فئة عرقية معينة تقطن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية، لتقيم كيانها المستقل، ومن ثمة توجه هذه الفئة العرقية أو القومية أنشطتها الإرهابية ضد أفراد ومؤسسات الدولة التي تعتبرها مسؤولة عن حرمانها من إقامة كيانها القومي المستقل من جهة، وضد المتعاونين من أبناء هذه المجموعات العرقية أو القومية مع تلك الدول من جهة أخرى. هذا النوع من الإرهاب يتميز بالعنف الدموي وبالاستمرارية وبالطابع الشعبي أي أن له امتداد بين فئات الشعب التي يعبر عنها ويعمل باسمها، كما أنه يعتمد بشكل كلي على تأييد قطاعات عريضة من أبناء الفئات العرقية أو القومية التي تسعى لتحقيق أهدافها الانفصالية كما أن هذا النوع من الإرهاب تحكمه وحدة الهدف المتمثل في العمل على خلق كيان قومي مستقل"⁽²⁵⁾.

(22) حنا، عيسى، الإرهاب، تاريخه، أنواعه، أسبابه، 2014م، www.abouna.org

(23) مقتدر، رشيد، الإرهاب والعنف السياسي، مقارنة مفاهيمية ونظرية، <https://www.aljabriabed.net>

(24) للمزيد راجع، حريز، عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، دراسة مقارنة، الناشر، دار الجيل، بيروت،

ص54

(25) الغزال، إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، الناشر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990م، ص24

سادسا. الإرهاب السياسي:

إن الهدف الرئيسي لموضوع الإرهاب السياسي هو السيطرة، لكن لا تكفي السيطرة وحدها لتحديد الإرهاب السياسي، بل يجب أن يستهدف هذا الأخير الروابط الاجتماعية من النظام العام، فإذا ما أهملت هذه الروابط أو افتقدت سوف نكون أمام إرهاب ليس سياسيا.

ومن هذا المنطلق، يظهر أن الإرهاب السياسي لا يسعى فقط إلى ضرب الأشخاص البعيدين وزرع الرهبة في نفوسهم من حيث صفتهم الفردية الذاتية، بل يسعى أيضا إلى ضرب المؤسسات من حيث صفتها الإدارية والمؤسسية المحددة، بقدر ما يسعى إلى ضرب ما يمثله الأشخاص والمؤسسات في النظام الاجتماعي السياسي العام⁽²⁶⁾.

(26) للمزيد راجع، محب الدين، محمد مؤنس، الإرهاب في القانون الجنائي، دراسة قانونية مقارنة على المستويين الوطني والدولي، الناشر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987م، ص244

المطلب الثاني

الخصائص المميزة للإرهاب

تتفرد ظاهرة الإرهاب بخواص نوعية تجعلها تتميز عن باقي الظواهر الإجرامية الأخرى المشكلة لها، وسنعرض بعض هذه الخصائص.

أولاً. استخدام القوة والعنف:

إن استخدام العنف أو التهديد به يكون مصاحباً لأغلب العمليات الإرهابية بغرض السيطرة ونشر الرعب لدى الجماهير، وقد لا يكون استخدام القوة والعنف ظاهراً في العمل الإرهابي، كالإرهاب الإلكتروني (27).

ثانياً. التنظيم المتصل بالعنف:

إن العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظماً من خلال حملة إرهابية مستمرة ونشاط متسق يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والرعب، وبالتالي يصل إلى غايته (28).

ثالثاً. الهدف السياسي للإرهاب:

أن ما يميز العمل الإرهابي عن الجريمة المنظمة أنه يسعى لتحقيق أهداف سياسية وليس تحقيق مكاسب مادية، فالواقع أن الإرهاب يستهدف النظام الحاكم والقرار السياسي، مما يُعطيه قدرة من الأهمية والخطورة على حد سواء، فهو يحاول الضغط على متخذي القرارات السياسية بغية تحقيق المطالب السياسية للجماعة الإرهابية.

رابعاً. عدم استهداف الضحية:

غالباً ما تكون ضحايا الإرهاب غير مستهدفين شخصياً، إنما جاءت الأقدار لتضعهم في هذا الموقف، لاسيما أن المهم لدى مرتكب العمل الإرهابي رد الفعل الذي يعكسه هذا العمل الإرهابي في خلق حالة من الرعب والخوف.

خامساً. عدم التقيد بالحدود الإقليمية:

أتسم العمل الإرهابي في العصر الحديث بأنه ليس لديه حدود معينة، بمعنى أنه لا يتقيد بالحدود الإقليمية للدولة، فقد ترتكب عملية إرهابية في أراضي دولة معينة ضد مصالح دولة أخرى، ويكون ضحاياه من رعايا عدة دول، أو قد يكون المخططون في دولة غير الدولة مسرح العملية.

(27) للمزيد راجع، اليوسف، عبد الله عزيز، الأنساق الاجتماعي ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف (دراسة تحليلية للمجتمع السعودي)، الناشر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م، ص7
(28) للمزيد راجع، العمري، محمد بن عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، مصدر سابق، ص68

سادسا. الإرهاب يمثل جريمة ضد الإنسانية:

ينطوي الإرهاب على القتل والإبادة الجماعية (29).

سابعاً. السرية والتعقيد:

الواقع أن الإرهاب أصبح نشاط بالغ التعقيد تديره منظمات سرية على قدر عال من التنظيم والتدريب والتسليح والمعرفة الفنية، بل والأخطر من ذلك أنه قد يدار الإرهاب من قبل أجهزة الاستخبارات في بعض الدول كأحد أسباب الصراع على الساحة الدولية.

ثامناً. الإرهاب سلاح الضعفاء:

يعتبر الإرهاب سلاح الضعفاء الذين لا يملكون عناصر القوة التقليدية لتحقيق أهدافهم. وقد يكون الإرهاب سلاح تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية ضد دولة أو قوة إقليمية أو عالمية أخرى، حيث لا تستطيع استخدام القوة العسكرية التقليدية أحيانا لأسباب معينة، وقد يكون السبب تفوق الدولة الأخرى عليها من الناحية العسكرية، وهذا ما يجعل الإرهاب وسيلة أو أسلوب أو سلاحا في نطاق الصراع الداخلي أو الدولي. ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن الخلط بين استخدام الإرهاب بواسطة الدول في العلاقات الدولية وبين دكتاتورية الدولة أو أعمالها غير المشروعة في التعامل مع خصوم النظام السياسي في الداخل (30).

ومن خصائص الإرهاب أيضا، الخروج على إجماع المجتمع، وهو ما يعبر عنه بالأغلبية، وبخاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تجنح الجماعات الإرهابية إلى مخالفة ما عليه إجماع عموم الناس من أهل الحل والعقد وغيرهم من العلماء وأهل المكانة، مثل بعض حالات الغلو والتشدد والتطرف في الرأي، الذي قد يجبر صاحبه على تكفير أعضاء المجتمع أو قيادته استنادا إلى أدلة مغلوطة وتأويلات خاطئة، أو تفسيرات مغرصة ليس لها في الدين الصحيح أي دليل أو سند، وليس لها من وسطية الإسلام وتشريعاته السمحة القويمة من القرآن والسنة أي حظ أو نصيب، وربما يذهب بعضهم إلى إصدار فتاوى بجواز القتل لأعضاء الدولة ورجال الأمن والقيادات الاجتماعية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل التي تؤدي بطبيعتها إلى إحداث حالة من الدمار الشامل أو القتل البشع حتى يتغلغل الرعب في نفوس المقصودين (31).

(29) الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، ص33ص34 ولاحقا، <https://www.univ-setif.dz>

(30) الزهراني، هاشم بن محمد، الإرهاب الدولي مرحله ومخاطره، بحث، 2012م، ص16ص17،

<https://repository.nauss.edu.sa>

(31) خصائص الإرهاب، 2009م، <https://www.nejatngo.org>

الفصل الثاني

أسباب الإرهاب وأهدافه وطرق مكافحته

سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: أسباب ظاهرة الإرهاب. ويتناول مطلبان

المطلب الأول: دوافع ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: أبرز دوافع الإرهاب في الوطن العربي.

المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب وطرق مكافحته.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب.

المطلب الثاني: نحو استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الأول

أسباب ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول

دوافع ظاهرة الإرهاب

أولاً. الأسباب المباشرة

1. الدوافع السياسية:

يرى بعض الفقهاء أن الحالة التي آلت إليها الأوضاع الدولية على المستوى السياسي وفرت البيئة الملائمة لبروز ظاهرة الإرهاب. فكان لسقوط الشيوعية كتتحالف عسكري، وانتهاء الحرب الباردة وتسيّد الولايات المتحدة الأمريكية المشهد السياسي العالمي، وانفرادها بالقرار الدولي إحدى أهم الدوافع السياسية لبروز ظاهرة الإرهاب. وقد أدى انهيار الأيديولوجيات القديمة والبحث عن أيديولوجيات جديدة إلى تنامي الحركات الإرهابية، بالإضافة إلى الموقف المنحاز للنظام العالمي الجديد ضد القضايا الإنسانية وخاصة في دول العالم الثالث. لقد كان لعجز مجلس الأمن الدولي من اتخاذ موقف قانوني مؤيد لقضايا الشعوب المقهورة، والوقوف في ضد ما يحدث من انتهاكات لبعض الفئات على مستوى العالم وفي مختلف المناطق، مما يبرر استخدام العنف من جانب هذه الفئات للدفاع عن وجودها إزاء حملات الإبادة التي تتعرض لها. ومن الأسباب السياسية الأخرى لظاهرة الإرهاب هي، الصراعات العرقية في مختلف المناطق، والتي تأخذ الطابع المسلح، بالإضافة إلى عجز الشعوب عن الحصول على استقلالها وحقها حتى الآن في تقرير مصيرها رغم القرارات الدولية والتي تجمع على حقها في التمتع باستقلالها والحرية على أراضيها، الأمر الذي يدفع حركات التحرر الوطني إلى القيام ببعض العمليات خارج حدود دولتها ضد مصالح الدول المستعمرة. وقد استخدم الإرهاب كبديل عن الحرب التقليدية، بوصفه أسرع تأثيراً، وأقل تكلفة للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى الدولي. ويعتبر عدم الانضباط في احترام القوانين الدولية والتسبب الدولي أحد أهم الدوافع والأسباب السياسية لتأخر ظاهرة الإرهاب، فهو الذي يفتح المجال واسعاً أمام إخطبوط الإرهاب الدولي الذي يجمع في صفوفه بين القتلة والمجرمين والمرترقة والمأجورين وغيرهم من المغرر بهم دينياً وسياسياً أو عقائدياً، وتشجيعهم على التمادي في احتقار القانون الدولي⁽³²⁾.

2. الدوافع الاقتصادية:

يؤثر العامل الاقتصادي غالباً على كم الإرهاب والإجرام أو نوعية الجرائم المرتكبة، حيث تتعدد مظاهر العامل الاقتصادي ذات الصلة بحركة الإجرام في المجتمع، كالتوزيع الطبقي للمجتمع، ودور التقلبات الاقتصادية، كال فقر والكساد والبطالة. لقد ذهب بعض النظريات إلى الربط بين الجريمة والنظام الاقتصادي الرأسمالي، فاعتبرت الجريمة منتجا رأسمالياً، أما الرأي الآخر فيربط بين بعض الظروف والظواهر الاقتصادية

⁽³²⁾ ملكاوي، عصام، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، بحث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014م، ص7ص8 ولاحقاً

وبين حركة الإجرام بصفة عامة، بحيث تتضافر كل هذه الظروف مع غيرها من العوامل الأخرى لوقوع الجريمة. فالجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بوجود الإنسان، بيد أنه لم ينجح بعد أي نظام اقتصادي في القضاء على جميع أشكال الإجرام، ومن ثم فإن العوامل الاقتصادية هي عوامل مساعدة جدا لبروز ظاهرة الإرهاب، ولعل تغييب الحق في المساواة الاقتصادية والمادية بين طبقات وفئات المجتمع الواحد، والذي يولد ظاهرة الفقر والبطالة، وغياب عدالة توزيع الثروات الاقتصادية، من الأسباب الأكثر أهمية في اللجوء إلى العمليات الإرهابية. وتمثل العقوبات الاقتصادية على الدول، والمراكز الصناعية والزراعية والتجارية، وتجميد الأرصدة والأنشطة الاستثمارية، والتهديد بالاستيلاء على مصادر الثروة، والطاقة بحجة المغالاة في الأسعار وحمايتها من المخاطر الإرهابية، وضمان تدفقها للمستوردين تارة أخرى، ما هو إلا دافع آخر من الدوافع الاقتصادية للإرهاب.

3. الدوافع الاجتماعية والثقافية:

وتتمثل هذه في حالة التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع، فكلما كان هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي والحضاري في المجتمع، كلما قلت درجة الميول الإرهابية بسبب سيادة الهوية العامة، الثقافة، الشخصية العامة في المجتمع، وهذا بدوره يُنشئ نظاما سياسيا مركزيا، بحيث يسهل الوصول إلى الإجماع حول القضايا السياسية. أما في المجتمع التعددي، فغالبا ما تسيطر عليه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعنصري، بالإضافة إلى مسألة الأثنية أو التنوع العرقي تلعب دورا كبيرا في دفع الجماعات المسيطرة إلى اللجوء نحو العنف أو التمييز العنصري في أكثر الحالات، كما أن التعصب لمبدأ فكري أو أيديولوجي معين يولد حالات من العنف الطائفي والفئوية (33).

4. الدوافع الدينية:

يعتبر كل من الدين والعقيدة والمذهب من أهم العوامل المؤثرة في حياة الأفراد، أن هذا التأثير يولد مع ولادة الإنسان ويكبر معه ولا ينتهي بوفاته، ومثل هذه العلاقة بين الإنسان ودينه لا تتأثر بمدى تمسك الإنسان بتعاليم دينه، وإن كانت تختلف درجتها بين الأكثر التزاما والأقل، وهذا ما يفسر وقوع العديد من الحروب ولاسيما الأهلية منها لأسباب دينية أو عقائدية. بدون أدنى شك أن الغلو في الدين والتعصب الديني والطائف والمذهبي يؤدي إلى الإرهاب. ويرى الباحثون أن الحل لهذه المشكلة هو، في الدور المهم والأساسي للمؤسسات الدينية في توصيل الفهم الصحيح للدين سواء في المساجد أو عن طريق ندوات بالجامعات والمدارس ووضع رقابه من المؤسسات الدينية على القنوات الفضائية وذلك لما نلاحظ من فتاوي دينية من غير المتخصص، مع تطوير المناهج الدراسية في الدراسات الدينية بالمدارس ووضع مادة للثقافة الإسلامية كمادة عامة في التعليم الجامعي (34).

(33) للمزيد راجع، مطري، عصام عبد الفتاح، الجريمة الإرهابية، الناشر، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص34ص35

(34) للمزيد راجع، يوسف، شكري علي، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، الناشر، دار ينزك، القاهرة، 2007م، ص75

5. الدوافع الإعلامية:

ساهمت الثورة الإعلامية الهائلة في العالم في نشر الفكر المتطرف، حيث يعتمد المتطرفون في تحقيق أهدافهم على نشر الأفكار التي تعمل من أجلها وطرحها أمام الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية للحصول على دعمها وتأييدها لقضية ما. فقد ترى إحدى المنظمات الثورية أن هناك تجاهلاً في الرأي العام لقضيتها فتلجأ إلى تنفيذ بعض العمليات الإرهابية المثيرة، بقصد لفت الانتباه العالمي إلى القضية التي تتبناها وتدافع عنها، وخلق نوع من التعاطف مع من يدافعون عنها وإجبار الحكومات والدول على الاعتراف بعدالتها وشرعيتها والاهتمام بها على المستوى السياسي. فبات من المهم جداً محاربة هذا الإعلام عن طريق وضع رقابة على هذه الوسائل من الدولة وإبرام اتفاقيات بين الدول المختلفة لمنع بث القنوات الفضائية التي تحرض وتنتشر الأخبار الكاذبة والخاطئة⁽³⁵⁾.

6. الدافع القومي:

يمثل الدافع القومي سبباً آخر للممارسة الإرهاب في المجتمعات التي تضم أكثر من قومية واحدة، فحين تسيطر قومية ما على باقي القوميات الأخرى عبر إدارتها لأمر البلد ومنح المكاسب والامتيازات وحصرها بإتباع قوميتها على حساب الآخر، مثل هذا الأمر من شأنه يولد حالة من الاستياء والشعور بالإقصاء المتعمد، ونتيجة لذلك ينشأ ما يُعرف بالصراع القومي المستتر داخل أطراف المجتمع الواحد، خاصة إذا شعرت قومية ما بأنها لا تتمتع بكامل حقوقها وحرّياتها الأساسية، مما يدفعها إلى انتهاج طريق العنف وممارسة الإرهاب، حينما يتعذر عليها الحصول على تلك الحقوق بالطرق السلمية لانعدام الحوار الديمقراطي البناء الذي يزيد من حدة الفوارق ما بين القوميات أكثر فأكثر، فلا يبقى أمامها سوى ممارسة الإرهاب لتحقيق ما تصبو إليه، فحتى الدول الديمقراطية نجدها تعاني أيضاً من عملية التمييز القومي داخل مجتمعاتها والتي كادت في كثير من الأحيان أن تؤدي إلى انفصالها عن الدولة المركزية لتقيم لنفسها دولة مستقلة بذاتها من أجل التمتع بكل حقوقها⁽³⁶⁾.

7. الدافع النفسي:

مع التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات والمواصلات بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة، نجد أن هذا التقدم ساهم إلى حد كبير في إنكفاء العنف والتشجيع على ممارسة الإرهاب. عبر نقل ونشر وسائل التكنولوجيا المتطورة لكل ما يجري من ممارسات إرهابية في بلدان مختلفة من العالم، وعملية النقل هذه أثرت كثيراً على عقول الأشخاص وتفكيرهم، خصوصاً لدى الأفراد الذين يمتازون بضعف النفس والغريزة العدوانية والرغبة للظهور والحصول على الشهرة. ومع انعدام فرص العمل وتردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المختلفة خاصة فئة الشباب التي لا تجد سبيلاً لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها المستقبلية، فتقع ضحية أولئك الأشخاص وتعمل على العبث بعقولهم وعواطفهم لاستمالتهم وإقناعهم بعمليات إرهابية ضد المجتمع والدولة على السواء، على أساس أنها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن رفضهم للواقع المرير الذين يعيشون فيه، من جهة أخرى " أن ظهور الأفكار والقيم السلوكية الجديدة في ظل العولمة وانتشارها وتبنيها

⁽³⁵⁾ للمزيد راجع، عز الدين، أحمد جلال، الإرهاب والعنف السياسي، الناشر، دار الحرية، 1989م، ص151
⁽³⁶⁾ للمزيد راجع، عبد اللطيف، خالد إبراهيم، الإرهاب الدولي، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م، ص69

من قبل المجتمعات الأخرى بشكل أعمى مما أفقد القيم الروحية والأخلاقية القديمة أهميتها ومكانتها خاصة بعد انهيار الأدوار الأسرية الأساسية والتنشئة الاجتماعية والتربية والتوجيه والتوعية لجيل الشباب⁽³⁷⁾. هذه السلوكيات الجديدة نجدها قد أفقدت الفرد والمجتمع الجانب القيمي والخلقي السوي والتوازن العقلاني في التفكير عند مواجهته للمشاكل والتحديات اليومية التي يواجهها⁽³⁸⁾.

المطلب الثاني

أبرز دوافع الإرهاب في الوطن العربي

رغم انتشار ظاهرة الإرهاب في مختلف المناطق على مستوى العالم، إلا أن هناك ربطا بين الإرهاب والحركات الإسلامية المتطرفة بصفة خاصة، استنادا إلى مجمل الأعمال الإرهابية التي تشهدها البيئة الدولية، والتي تصدر عن تنظيمات وفصائل وجماعات تنسب نفسها إلى الإسلام، وقد وجدت المنظمات والجماعات المتطرفة طريقها إلى المنطقة في إطار المخططات الرامية عبر تأجيج الصراعات الطائفية والأيدولوجية والعرقية وبت الفتن بين أفراد المجتمع. في هذا السياق تشهد بعض من الدول العربية في الوقت الراهن تحديا رئيسيا لأمنها القومي يتمثل في انتشار هذه الظاهرة، والتي تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار تلك الدول والعمل على تهديد مواطنيها ومؤسساتها وإجهاد أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة تمهيدا لإسقاط الدولة ودخولها ضمن زمرة الدول الفاشلة. ولقد برز جليا دور التنظيمات المتطرفة والإرهابية في التغييرات التي طرأت على العديد من الأنظمة السياسية بالمنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة.

نشأة جريمة الإرهاب في الوطن العربي:

بالعودة إلى تاريخ الإرهاب نجده قديم، قدم الوجود البشري على سطح الأرض، فالدول العربية كغيرها عرفت ظاهرة الإرهاب عبر مختلف العصور والأزمنة التي مرت عليها. ولعل أكبر تطور لهذه الظاهرة عرفته المنطقة هو أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، وما تبعه من تداعيات لمواجهة جريمة الإرهاب واعتبار المسلمين والعرب أول المتهمين بالأعمال الإرهابية. كما عرف الوسط العربي تحولا كبيرا جراء الحركات الاحتجاجية أو ما يسمى بالربيع العربي مطالبة بالحرية والديمقراطية عام 2011م، الأمر الذي تسبب في إسقاط بعض الأنظمة السياسية، فالتسعت الفجوة بين الشعب والسلطة وانتشرت الفوضى، هذا الوضع كان قد استغلته الجماعات الإرهابية للتوغل أكثر في قلب الأمة العربية وفرض سيطرتها ونشر ثقافتها، وهو ما انعكس سلبا على سياسات هذه الدول بصفة عامة والأفراد والأبرياء بصفة خاصة.

(37) الإرهاب تاريخيا وسياسيا واجتماعيا ونفسيا، بحث، www.mogatel.com

(38) للمزيد راجع، عبد السلام هيثم، مفهوم الإرهاب في الشريعة، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م، ص138

أسباب جريمة الإرهاب في الوطن العربي:

أولاً. الأسباب السياسية:

أن معظم العمليات الإرهابية في الوطن العربي تكمن وراء دافع سياسي، مثل أعمال العنف والإرهاب من أجل الحصول على حق تقرير المصير، أو توجيه الرأي العالمي أو لممارسة ضغط على دولة ما. ويحدث الإرهاب كذلك نتيجة للتحول السياسي مثلما حدث في أغلب الدول العربية، حيث أن أغلب التحولات الديمقراطية عرفت عنفا منظما، كما في الجزائر وليبيا وسوريا، وهذا كان نتيجة لعدة أسباب أولهما، حرمان الأحزاب السياسية وأغلب ممثلي الشعب من حرية الاعتراف بها، والسبب الثاني، غياب الحوار الوطني وعدم وجود مجتمع مدني يشارك في توجيه القضايا السياسية المصيرية للأمة. كما يمكن أن ترتبط الأسباب السياسية في التدخل الخارجي كما حدث في العراق. ومما سبق يمكننا القول أن الباعث السياسي يعد سببا رئيسيا في ظهور الإرهاب وانتشاره، وتوسع نشاطه⁽³⁹⁾.

ثانياً. الأسباب الاقتصادية:

مع التطور الذي شهده العالم وظهور ما يسمى بالعولمة أصبحت معظم دول العالم الثالث تابعة وإن لم نقل خاضعة اقتصاديا لدول العالم الغربي الرائدة في هذا المجال، محققة بذلك المساعي التي جاءت بها العولمة⁽⁴⁰⁾ والتمثلة في صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها من الآليات الأخرى التي شجعت خصوصية القطاعات، الأمر الذي أدى إلى غياب التكافؤ بين أفراد المجتمع الواحد، فاغتنى الغني أكثر وأفتقر الفقير وانتشرت البطالة وغيرها من الآفات السلبية التي ساعدت على ظهور الإرهاب وتوسع نشاطاته وأعماله⁽⁴⁰⁾.

والمجتمع العربي كغيره تأثر بهذا التطور، مما أدى إلى " تدهور النظام الاقتصادي في معظم الدول العربية، وظهور بعض الطبقات التي عرفت ثراء فاحشا من خلال اختلاس أموال الخزينة العمومية والاستيلاء على الاقتصاد القومي، في حين تعيش طبقة أخرى من المجتمع حالة البطالة وأزمة السكن وانتشار كل أنواع الفساد الاقتصادي⁽⁴¹⁾ ".

من هنا يتبين لنا أن العامل الاقتصادي " يؤثر بشكل مباشر على انتشار جرائم الإرهاب، حيث يرتبط هذا العامل بانتشار الجريمة في المجتمعات بسبب التوزيع الطبقي للمجتمع الصناعي والتقلبات التي يعرفها الاقتصاد، مما جعل المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية غائبة تماما، الشيء الذي يساعد على قيام العمليات الإرهابية بغرض الاحتجاج والاعتراض على الوضع السائد"⁽⁴²⁾.

⁽³⁹⁾ للمزيد راجع، بوجليطة بو علي، أميدي، سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010م، ص34، وعطية، أدريس، الإرهاب في أفريقيا، دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2011م، ص67

⁽⁴⁰⁾ شهاب، هيثم فاتح، جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائرية المقارنة، الناشر، دار الثقافة، عمان، 2010م، ص50

⁽⁴¹⁾ العموش، أحمد فلاح، مكافحة الإرهاب، الناشر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1990م، ص101

⁽⁴²⁾ الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص34

ثالثا. الأسباب الاجتماعية:

تُعد الأسباب الاجتماعية أحد العوامل الرئيسية لظهور الإرهاب وانتشاره، وذلك عائد إلى الدور الذي يلعبه المجتمع، وكيفية نشأة أفرادهِ وتربيتهم وتوفير كافة احتياجاتهم، ولكن عند غياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات والتي تعتبر من أهم ركائزهِ التي يقوم عليها السلم والأمن تبرز هذه الظاهرة بصورة كبيرة. وبالعودة إلى المجتمعات العربية نجدُها مليئة بالتغيرات الاجتماعية، والتي ساعدت وبشكل كبير إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب وتفشيها. ولعل من بين أهم الأسباب الاجتماعية زيادة نسبة البطالة بين الشباب الذين كانوا هدفا سهلا للجماعات الإرهابية والمتطرفة التي أقنعتهم بالانضمام إليها وبكل سهولة. كما أن تشوهِ البناء الاجتماعي والثقافي لشعوب الوطن العربي ساهم في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب وهروب الأدمغة، بالإضافة إلى تفاقم الجريمة والمشاكل الاجتماعية، وكذلك غياب البرامج الاجتماعية أو استغلالها من قبل فئات ليست بحاجة إليها. كل هذه الأوضاع زادت من تفاقم أوضاع الفئات المحرومة في معظم البلدان العربية، والتي هيئت لظهور جيل من الشباب الحاقد على المجتمع وعلى الدولة وعلى السلطة (43).

رابعا. الأسباب الدينية:

يعتبر العامل الديني من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة ذات الفكر الديني المتطرف. لقد كان للفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين " هدفا سهلا للجماعات المتطرفة التي تقوم على تعبئة هذا الفراغ الفكري بما تشاء، ويعود السبب الرئيسي لهذا الفراغ الفكري إلى افتقار الحوار من قبل علماء الدين ومناقشتهم لهذه الأفكار المتطرفة ومحاولة القضاء عليها واستبدالها بأفكار بناءة توجه المجتمع وتفيد شبابهِ. ولعل من أهم الأسباب الدينية التي ساعدت في ظهور الجماعات المتطرفة، نجد التشدد والغلو في الدين الذي يكون نتيجة للفهم الخاطئ لمقاصد الدين والشريعة الإسلامية، والذي تغذيه عدة عوامل تساعد على انتشاره ونموهِ، من بينها استفزاز المشاعر الدينية لدى الشباب عن طريق تشويه الإسلام" (44).

(43) للمزيد راجع، قيراط، محمد مسعود، الإرهاب دراسة البرامج الوطنية واستراتيجية مكافحته، الناشر، جامعة نايف للعلوم

الأمنية، الرياض، 2011م، ص69ص70

(44) ليديّة، شرشور، ومحمد، إقبطال، التعاون العربي في مكافحة جريمة الإرهاب، مذكرة لينل شهادة الماجستير في القانون

العام، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر، 2016م، ص19

المبحث الثاني

الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب وطرق مكافحته

وستنظر في هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب.

المطلب الثاني: نحو استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الأول

الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب

نظرا لتدهور الأوضاع في المنطقة العربية نتيجة الحروب والحركات الانفصالية التي تعيشها الكثير من الدولة العربية، والتي لعب الإرهاب دورا كبيرا فيها، مما أثر على حياة الأفراد، وكذلك على استقرار الدول داخليا وخارجيا، سنتناول في هذا المطلب الآثار الناجمة عن جريمة الإرهاب.

أولا. الآثار التي يخلفها الإرهاب على الدولة والأفراد:

يعتبر الإرهاب من أهم الأسباب التي تهدد أمن واستقرار الدولة، فتطور وتقدم أي بلد يعتمد على استقرار أمنه الداخلي. ويؤثر الإرهاب على الدولة من عدة جوانب، ففي الجانب السياسي فهو يؤثر في العلاقات السياسية بين الدول. كما أن للإرهاب أثره الاجتماعي على الدولة، حيث تسعى الجماعات المتطرفة إلى أحداث الفتن والانشقاقات بين مختلف الفصائل والمذاهب الموجودة في تلك الدولة. لقد كان للأعمال الإرهابية "أثارها على الجميع، ولا تقتصر على من يقوم بها فقط، وقد كان للممارسات الإرهابية التي وقعت في بلاد الغرب أو في بلاد المسلمين تأثيرات سلبية كبيرة على مصالح المسلمين، والإضرار بمكانة المسلمين في العالم، هذا فضلا عن الخسائر في الأرواح والممتلكات. وهذه الأضرار لا تقتصر على الخسائر المادية، بل تشمل الخسائر المعنوية أيضا، وهذه الخسائر أكثر ضررا على المستوى البعيد من الخسائر المادية"⁽⁴⁵⁾. يهدد الإرهاب أمن واستقرار الأفراد سواء على أرواحهم أو ممتلكاتهم. فالأعمال الإرهابية تحدث آثار سلبية مؤلمة على أفراد المجتمع، حيث تنتهك حقوقه بأشع الطرق الإجرامية، كالحق في الحياة والأمن والاستقرار والسلام. لقد أدى انتشار الإرهاب وتزايد العمليات الإجرامية إلى اغتصاب الكثير من حقوق الأفراد الأساسية⁽⁴⁶⁾.

ثانيا. الآثار التي تخلفها الحرب على الإرهاب:

لقد أفرزت مكافحة الإرهاب انعكاسات سلبية على عدة أصعدة، وأدت إلى خرق العديد من قواعد القانون الدولي خاصة في الوطن العربي، وهذا نتيجة للفهم الخاطئ الذي استقر عليه العالم العربي فيما يخص الإرهاب،

(45) اليوسف، عبد الله، أحمد، الإرهاب أضراره وعلاجه، <https://annabaa.org>

(46) ليدية، شرشور، ومحند، إقطال، التعاون العربي في مكافحة جريمة الإرهاب، مصدر سابق، ص22ص23

مما أدى إلى ظهور فكرة الإرهاب الإسلامي، ومن هذا المنطلق اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها إستراتيجية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتي أدت إلى خرق العديد قواعد القانون الدولي العام لاسيما في الوطن العربي. ومن بين الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الحرب على الإرهاب كذلك انتهاك حقوق الإنسان، حيث أن الكثير من الدول سعت إلى إصدار قوانين تشمل نصوص مشددة وإجراءات غير مألوفة، مما يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أدت مواجهات الظاهرة الإرهابية في العديد من الدول إلى انتهاك لحقوق الإنسان وأفرزت تداعيات سلبية على الحريات المدنية والتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام والاعتقالات العشوائية. لقد أصبح الإرهاب اليوم "سلاحاً تستخدمه بعض الدول كبديل للحرب التقليدية في صراعاتها نحو تحقيق مصالحها وأهدافها بغض النظر عن مشروعية الوسائل القانونية المستعملة لمكافحة الإرهاب. ولقد خرقت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها في حروبها على الإرهاب العديد من قواعد القانون الدولي وأهمها، خرق مبدأ السيادة، وخرق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"⁽⁴⁷⁾. ويشير الواقع إلى زيادة انتهاك حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب مثل، زيادة المحاكمات العسكرية، والاعتقالات الطويلة والمعاملات القاسية أثناء استجواب المواطنين، ومصادرة الممتلكات، وإغلاق المحطات الفضائية والصحف وتجميد الحسابات المصرفية. وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الغربية سنت قوانين لمكافحة الإرهاب حسب العرق والدين والأصل، بيد أن العالم الغربي قد شهد عاصفة من التمييز القانوني ضد الإسلام والمسلمين والعرب⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً. الآثار الاقتصادية للإرهاب

يجمع علماء الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة إلى أن الإرهاب يؤدي إلى الخوف والفرع والقلق والخلل في آليات المعاملات الاقتصادية وهذا يقود إلى التخلف والحياة الضنك. وهذا ما نشاهده بعد كل عملية إرهابية حيث نجد خلافاً في أسواق النقد والمال والبورصات وارتفاع الأسعار وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمار إلى الخارج وهذه الآثار جميعاً تقود إلى خلل في آلية المعاملات الاقتصادية ومن ثم إلى إعاقة التنمية. إن التخريب في البنية الأساسية والتي تعتبر من مقومات التنمية بسبب العمليات الإرهابية يعتبر تدميراً للاقتصاد وتتطلب أموالاً باهظة لإعادة بنائها وتعميرها وهذا كله على حساب الاستثمارات التنموية، كما أن التصدي للإرهاب ومحاربتة يحتاج إلى نفقات وتكاليف باهظة كان من الممكن أن توجه إلى مشروعات تنموية فيما لو كانت الحياة آمنة مستقرة، بالإضافة إلى أن انتشار الخوف والرعب والحذر واليقظة بين الناس بسبب توقع حدوث عمليات إرهابية يقلل من الإنتاج ويضعف الإنتاجية⁽⁴⁹⁾.

وقد خلصت بعض الدراسات إلى "أن أثر الإرهاب على الإنتاج في الاقتصاديات المتقدمة أقل بكثير بما هو الحال عليه الاقتصاديات النامية. فلو أدى الإرهاب إلى تعطيل أنشطة إنتاجية في قطاع واحد في اقتصاد متنوع يمكن أن تتدفق الموارد بسهولة إلى قطاع آخر لم يتضرر، ناهيك عن قدرة الاقتصاديات الغنية على تخصيص

(47) علي، لونيبي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي ودوافع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة

دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2012م، ص458

(48) للمزيد راجع، هيك، فتوح أبو الذهب، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، الناشر، مركز

الإدراك للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2014م، ص137ص138

(49) شحاتة، حسين، الإرهاب وأبعاده الاقتصادية والعلاج الإسلامي، بحث، www.darelmashora.com

جزء من مواردها لمواجهة الإرهاب نظرا لامتلاكها قدر أكبر وأفضل من الموارد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفض الأنشطة الإرهابية، لكن هذا الأمر غير موجود في الاقتصاديات النامية والضعيفة ذات القطاعات الإنتاجية المحدودة، فالموارد يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة أقل إنتاجية داخل البلد، كما أن الاقتصاديات النامية تفتقر إلى الموارد المتخصصة التي يمكن استخدامها في مكافحة الإرهاب، الأمر الذي سينعكس على المستثمرين والمنتجين ويخوفهم"⁽⁵⁰⁾.

رابعاً. أثر الإرهاب على السياسة الدولية:

إن المتغيرات الحاصلة في حقل السياسة والعلاقات الدولية وتشكيل هياكل ذلك النظام الدولي الراهن قد تأثرت كثيراً بتلك التفاعلات والأنشطة الدولية الاستثنائية، والتي دفعت بعض دول العالم أن ترتبط بعلاقة صريحة ومباشرة مع بعض التنظيمات المتطرفة، التي تؤكد اتجاه هياكل بنائه ووحده التقلدية إلى مسارات في التغيير بإقامة علاقات قائمة على أنشطة يبدو أنها خرجت بالفعل من دائرة المنطق والعقلانية وحتى المشروعية إلى دائرة الفوضى والاضطراب واللامشروعية الدولية. لقد ذهبت بعض الدول ومن أجل التخلص من عقدة الخوف والرغبة في عدم مواجهة هذه التنظيمات، أو لتفادي مزيداً من الخسائر إلى خيارات الهدنة أو حتى الابتعاد عن التدخل، فيما اتخذ النموذج الآخر شكل التعاون السري، والدليل على ذلك هو استمرار تعاون بعض الدول الكبرى وحتى بعض الوحدات الدولية الصغيرة مع تلك التنظيمات الدولية بطرق مباشرة أو غير مباشرة منذ عقود طويلة وحتى الآن، حيث يجد المتتبع لتاريخ التنظيمات الإرهابية وعلاقاتها مع العديد من دول العالم الكثير من التناقضات بين الواقع على الأرض ولغة الخطاب السياسي المعلن في ما وراء الحرب على الإرهاب، بل والأخطر من ذلك هو تحول تلك العلاقة إلى علاقة تعاون وشراكة وتبادل للمصالح تستثمر لبقاء واستمرار أطرافها على رقعة الشطرنج الدولية، في وقت تتوسع فيه قوة تلك التنظيمات وتزايد مخاطر انتشارها أو حتى تطور استراتيجياتها وأشكال بنائها التنظيمية"⁽⁵¹⁾.

لقد كان للأحداث الإرهابية في العالم "الأثر الكبير في تغيير استراتيجيات العلاقات الدولية بين الدول. وبعد أن كانت في معزل عن إقامة علاقات تصالح لأسباب سياسية فما هي تسعى مجدداً لإعادة تلك العلاقات لهدف أو لآخر بشكل يكفل لها الحماية من أي اعتداء إرهابي قد يعرض لأمنها واستقرارها الدولي. لذا تبقى العلاقات الدولية مرهونة بالمصالح والسياسات المشتركة بعيدة عن أي علاقات أخرى لا تهدف إلى مصالحها في ظل وجود الصراعات المحيطة بها، لذلك يظل التصالح الدولي هو الأمن والحرية والسلام في إطار السياسات المشتركة بين دول العالم"⁽⁵²⁾.

(50) طنش، خلود أحمد، الجوانب الاقتصادية لظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي إسلامي، الناشر، المجلة الأردنية

للدراستات الإسلامية، المجلد 13، العدد 4، 2017م، ص466، www.repository.aabu.edu.jo

(51) الفطيسي، محمد بن سعد، أثر التنظيمات الإرهابية على مستقبل العلاقات الدولية، مقال، 2019م،

www.alwatan.com

(52) الحربي، أمل، الإرهاب في العلاقات الدولية، 2016م، <https://makkahnewspaper.com>

المطلب الثاني

نحو إستراتيجية لمكافحة الإرهاب

لا تكفي ردود الفعل للقضاء على الإرهاب والتطرف، الأمر يحتاج إلى خطة طويلة الأمد واستراتيجية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية وتربوية، بهدف اجتثاث هذه الظاهرة من جذورها وتخفيف منابعها الفكرية والسياسية والثقافية. وهذا يتطلب اعتماد القانون وتطبيق مبادئ المساواة والشراكة وعدم التمييز والعدالة، لاسيما العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الحريات مثل، حرية التعبير، وحق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني وحق الاعتقاد والحق في المشاركة في تولي المناصب العليا دون تمييز. إن الفكر المتطرف والتكفيري " يعتبر كل خلاف معه محرما وعليه إقصاءه وإلغائه واستئصاله، والإرهابي لا يؤمن بالحوار ويحاول أن يبسط سلطانه على محيطه بالقوة وبدلا من الإقناع يلتجأ إلى التفجير والمفخخات خارج أي اعتبار إنساني، حيث يسعى للوصول إلى هدفه بكل الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، وقد تكون هذه الأخيرة مشروعة طالما يحاول أدلجة سلوكه وإعطاء نفسه مبررات قمع الآخر أو تصفيته، سواء كان ذلك بزعم الدخول إلى الجنة أو إبادة الخصم الكافر أو القضاء على المروق والإلحاد، أو مصلحة الحزب والثورة أو تحرير فلسطين أو مصالح الكادحين، أو غير ذلك من محاولات إخضاع الآخر"⁽⁵³⁾. لقد دمر الإرهاب القائم على التطرف والتكفير علاقات المجتمعات مع بعضها، وأضر بعلاقات فناتها وأديانها ومذاهبها وأفرادها، مثلما أشبع المجتمعات الدولية، ولكن الكارثة الأكبر هو السيطرة على عقول الشباب أفرادا وجماعات والعبث بها، خصوصا بزراعة الكراهية وتبرير العدوان وإيجاد الذرائع لإقصاء الآخرين واستسهال عمليات القتل والتفجير⁽⁵⁴⁾.

لقد احتلت ظاهرة الإرهاب مساحة واسعة ومهمة على الصعيد القانوني في أوروبا نظرا لتأثيرها الخطورة العمليات الإرهابية والتي تفاقمت على مر السنوات القليلة الماضية، ونتيجة لذلك واجه التنظيم القانوني الوطني الكثير من التحديات عند صياغته لقوانين مكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من وجود ظاهرة الإرهاب بشكله المعاصر في أوروبا منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفت بظلالها على طبيعة التشريعات القانونية الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، والأخير خلق إشكالية كبيرة تمثلت بعدم قدرة تلك الدول للتوفيق بين عملية تطبيق تلك القوانين والحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها وصيانتها، فالدول الأوروبية كدول ديمقراطية يحق لها اتخاذ تدابير وقائية رادعة لتحمي نفسها من التهديدات الإرهابية والتي تمس مبادئها واستقرارها الأمني وفقا للقوانين الدستورية والدولية. مع ذلك فإن مسألة اتخاذ تلك التدابير يجب إن تكون مقيدة ومرعية للمعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان⁽⁵⁵⁾.

دور المؤسسات الأهلية في مكافحة الإرهاب:

تعتمد أي إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب على التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاجتماعية وكل المواطنين، ويتعين تضافر جهود كل مؤسسات الدولة مع إشراك المواطنين في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال دور

⁽⁵³⁾ شعبان، عبد الحسين، التطرف والإرهاب إشكالية نظرية وتحديات عملية، كراسات علمية، العدد 42، الناشر، مكتبة الإسكندرية، ص24

⁽⁵⁴⁾ شعبان، عبد الحسين، التطرف والإرهاب إشكالية نظرية وتحديات عملية، مصدر سابق، ص22ص23

⁽⁵⁵⁾ للمزيد راجع، الإرهاب الدولي، الناشر، جامعة الإسكندرية، 2010م، ص34

المؤسسات الشعبية في مكافحة الإرهاب، حيث تسعى تلك المؤسسات لمساعدة الأفراد خاصة الطبقة المهمشة على إدماجها ونشر الوعي وتوسيع نطاق الحريات وتقديم خدمات إنسانية واجتماعية، وعليه فهذه المؤسسات أكثر اتصالاً بأفراد المجتمع وأكثر وعياً بحقوقهم مما يجعل لديها القدرة والمرونة الكبيرة في تحفيز الأفراد والجماعات للمشاركة في أعمالها التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب وتقصي الأفراد الممارسين للأعمال الإرهابية. كما أن مشاركة هذه المؤسسات في عملية مكافحة الإرهاب سوف يساعد على الحفاظ على التوازن بين الأمن الجماعي والحريات الفردية، وبهذا تعزز تماسك المجتمع. وتجدر الإشارة إلى دور الجمعيات الخيرية في مكافحة الإرهاب، حيث غالباً ما يشرف على هذه الجمعيات صفة اجتماعية تقوم بتوفير الخدمات المالية والعينية للفقراء، وبالتالي فهي تبعد الجريمة على قطاع في المجتمع من السهل انجرافه نحو الإرهاب. كما تقوم المؤسسات الدينية بدور هام جداً في مكافحة الإرهاب من خلال الإفتاء والإرشاد والدعوة إلى الإسلام المعتدل والتصدي للفتاوى المضللة وإقامة الحجة على مخالفتها للشرع الإسلامي وبيان الآثار الخطيرة للإرهاب في المجتمع. إن الواقع يُشير إلى وجود وعي اجتماعي متزايد بدور القطاع غير الحكومي في مواجهة الإرهاب، وتناول العواقب المترتبة على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل أن في الوقت الحاضر أصبحت المؤسسات الأهلية تسهم بفعالية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول كافة. ومن المعتقد أن هذه المؤسسات تحرك وتنظم المواطنين للمساهمة الفعالة المباشرة وغير المباشرة في نهضة البلاد⁽⁵⁶⁾.

دور مؤسسات الدولة الرسمية في مكافحة الإرهاب:

يقع على عاتق الدولة ومؤسساتها الرسمية الدور الريادي في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال وضع تشريعات متكاملة تجرم فيها الأعمال الإرهابية، ويرصد فيها عقوبات مشددة، حيث يجب على الدولة منع وقوع الجريمة الإرهابية أساساً، من خلال تحديث المؤسسات الأمنية وتطويرها عبر إنشاء جهاز متخصص في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ضرورة تبني الدول لسياسة ثابتة ومعلنة، يتطلب الأمر فيها إلى توفير نظام فعال يرتقي بأسلوب الممارسة الأمنية ويوفق بين الأدوار المختلفة للأجهزة الأمنية، ودورها في حماية حقوق الإنسان حتى لو كان مجرماً، واتخاذ كافة التدابير اللازمة بإعادة تأهيل السجناء بطريقة متوازنة بين إرضاء العدالة وبين دفاع المجتمع ضد الإجرام⁽⁵⁷⁾.

الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب:

في سياق الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب اتخذت الدول العربية بدورها العديد من الخطوات الإيجابية للحد من تنامي مخاطر الأعمال الإرهابية وسبل مكافحتها. وقد تبلورت أولى الجهود العربية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمنية العربية المعتمدة من قبل وزراء الداخلية العرب سنة 1983م، التي نصت على ضرورة الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته من الأعمال الإرهابية سواء الموجهة من الداخل أو الخارج، وتواصلت الجهود والمشاورات للوصول إلى اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب إلا أنها تعثرت خلال فترة التسعينيات بسبب ما يعرف بحرب الخليج. وبعد العديد من المشاورات وقع وزراء الداخلية العرب اتفاقية موحدة لمكافحة الإرهاب تحت ما يسمى الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب. لقد تنامي خطر الإرهاب في

⁽⁵⁶⁾ الإرهاب والقرصنة البحرية، الناشر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006م، ص13ص131 ولاحقاً

⁽⁵⁷⁾ الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مصدر سابق، ص190

الوطن العربي بوتيرة متسارعة لدرجة أصبح يهدد أمن واستقرار المنطقة بشكل خاص وفي كل الجوانب، فوجدت الدول العربية نفسها أمام عدو مشترك أسمه الإرهاب، مما دفعها إلى وضع إستراتيجية فعالة هادفة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال تعزيز التعاون فيما بينها بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الإرهاب. لقد كانت ثمرة هذه الجهود العربية، بعقد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1999م، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي جاءت مكتملة للأولى (58).

كما كثفت دول مجلس تعاون الخليج العربي مساعيها رغبة في الوصول إلى إستراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب، حيث بعد العديد من المشاورات والاجتماعات أبرمت في عام 2004م، الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب بهدف التعاون وتنسيق الجهود فيما بينها لمحاربة الإرهاب، فقد أكدت ديباجة الاتفاقية على التزام دول مجلس التعاون الخليجي بالمبادئ الدينية والأخلاقية والتراث الحضاري والإنساني للمجتمع الدولي، والأمتين العربية والإسلامية وقيم وتقاليد المجتمع الخليجي، والتي تدعو جميعها إلى نبذ العنف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتؤكد على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي ظرف أو باعث أو غاية، وبالتالي يجب مكافحته بجميع أشكاله ومظاهره بغض النظر عن أساسه وأسبابه وأهدافه، وتأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها (59).

دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب الدولي:

مع تزايد عمليات الإرهاب الدولي اهتمت الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية بمناقشتها ودراستها، وذلك للقضاء عليها أو التقليل من حدتها، فالمنظمات الدولية والإقليمية لها دور كبير في مكافحة الإرهاب. فقد اهتمت الأمم المتحدة بالبحث في ظاهرة الإرهاب، وذلك عندما بدأت عمليات خطف الطائرات بإزدياد في بداية السبعينيات واحتجاز المبعوثين الدبلوماسيين، من خلال وضع تعريف مناسب للإرهاب والأسباب التي تؤدي إليه وكيفية علاجه، وكذلك فإنها اهتمت بتشكيل اللجان اللازمة لإعداد اتفاقيات دولية منظمة في إطار التعاون الدولي لمنع وقوع بعض أشكال الإرهاب، بيد أن قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، كان موضوع الإرهاب الدولي لم يشكل حيزا كبيرا في منظمة الأمم المتحدة، ولكن بعد هذه الأحداث ظهر موضوع الإرهاب الدولي وشغل حيزا كبيرا في مجلس الأمن. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فكان لها هي الأخرى دور مهما في مكافحة الإرهاب، فقد صدر إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامس والعشرين عام 1970م، حيث تضمن واجب كل دولة بالامتناع عن تشجيع الأعمال الإرهابية على إقليم دولة أخرى، أو تقديم المساعدة للإرهابيين، أو السماح لهم بالعمل على إقليمها أو من خلاله (60).

أما على المستوى الإقليمي فقد شهد إبرام عدد من الاتفاقيات التي تختص بمكافحة الإرهاب، وقد بدأت الفكرة من القارة الأمريكية بإبرام اتفاقية واشنطن في عام 1971م، التي أعدتها منظمة الدول الأمريكية، أما في القارة

(58) عيسى محمود ضياء الدين، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، الناشر، مجلة الأمن العربي، العدد الأول، 2017م، ص24

(59) الوافي، سامي، الإرهاب بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، 2017م، <https://democraticac.de>

(60) رمضان، شريف عبد الحميد، الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقهاء الإسلامي دراسة مقارنة، ص1156ص1158 ولاحقا، <https://mksq.journals.ekb.eg>

الأوروبية فقد أبرمت الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب في ستراسبورغ في عام 1977م. والجدير بالذكر في عام 1999م، أبرمت اتفاقية منسك في إطار كومنولث الدول المستقلة، حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق لمكافحة الإرهاب⁽⁶¹⁾.

المعاهدات الدولية المناهضة للإرهاب:

تعتبر اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات والميرمة في عام 1963م، أول معاهدة دولية لمناهضة الإرهاب. وقد اعتمدت بعض الاتفاقيات الأخرى في فترة السبعينات مثل، اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات عام 1970م، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون في عام 1973م. وكذلك اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة. وقد شهد عقد التسعينات عقد عدة اتفاقيات كان من أهمها، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل عام 1997م. وفي عام 2005م، اعتمدت الأمم المتحدة أهم اتفاقية والتي تخص قمع أعمال الإرهاب النووي⁽⁶²⁾.

(61) الأشعل، عبد الله، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، الناشر، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002م، ص60

(62) أودونيل، دانيال، المعاهدات الدولية لمناهضة الإرهاب واستخدام الإرهاب أثناء النزاعات المسلحة من قبل القوات المسلحة، بحث، الناشر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 864، 2006م، ص204 ص205